

تحرك عاجل

يجب على مصر أن توقف اضطهاد المثليين

اعتقلت السلطات المصرية ما لا يقل عن 57 شخصًا، بسبب ميولهم الجنسية المتصورة، عقب رفع علم قوس القزح (الذي يرمز للمثلية) في حفل موسيقي بالقاهرة في 22 سبتمبر/أيلول 2017.

اعتقلت قوات الأمن المصرية ما لا يقل عن 57 شخصًا، بسبب ميولهم الجنسية المتصورة، عقب رفع علم قوس القزح في حفل موسيقي نظّمته فرقة "مشروع ليلى"، بالعاصمة القاهرة، في 22 سبتمبر/أيلول 2017. وأخضعت السلطات قسرًا ما لا يقل عن خمسة أشخاص من المعتقلين لفحوص شرجية، الأمر الذي يخرق الحظر المطلق الذي يفرضه القانون الدولي على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة. وتعرفت قوات الأمن المصرية على هوية شخصين، يُزعم أنهما رفعوا العلم، أثناء الحفل. كما اعتقلت أشخاصًا، لا صلة لهم بواقعة العلم، من مختلف أحياء القاهرة والإسماعيلية ودمياط وشم الشيخ، استنادًا لميولهم الجنسية المتصورة. كما نصبت الكمائن، عبر تطبيقات المواعدة على الإنترنت، لتحديد أماكن الأشخاص لاعتقالهم. وعقب الحفل بأسبوع، حُكم على تسعة رجال على الأقل بالسجن لمدد تتراوح بين عام وستة أعوام، فيما يواجه 35 آخرين محاكمات عاجلة. ومن بين هؤلاء الذين يجري استجوابهم، في الوقت الحالي، سيدة تُدعى سارة حجازي. وثمة 11 شخصًا آخرين يجري احتجازهم في مختلف أرجاء القاهرة، في انتظار تحقيق النيابة معهم.

ويواجه ما لا يقل عن 55 من المعتقلين، تهمةً تتضمن "اعتیاد ممارسة الفجور" و"التحريض على الفسق" و"الترويج للشذوذ الجنسي". وأسندت إلى سارة حجازي ورجل آخر التهم ذاتها، إلى جانب تهمة "الانتماء لجماعة محظورة". وتُعاقب هذه التهم بالسجن لمدة قد تصل إلى 15 عامًا، وفقًا لقانون العقوبات وقانون مكافحة الدعارة. وأبلغت سارة حجازي وكيل النيابة الذي استجوبها بأنها تعرضت للضرب والتحرش الجنسي من قبل نزيلات الزنزانة معها بقسم شرطة السيدة زينب، في القاهرة، وذلك بعدما أخبرت قوات الأمن بأنها متهمّة بـ"اعتیاد ممارسة الفجور".

هذا، ويعد كل شخص اعتُقل لمجرد ميوله الجنسية الحقيقية أو المتصورة، أو هوية نوعه الاجتماعي سجينًا للرأي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا العربية أو بالإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على أن تُفرج عن جميع من اعتُقلوا، استنادًا لميولهم الجنسية الحقيقية أو المتصورة على الفور وبدون شرط أو قيد؛ وأن تلغي جميع الأحكام بحقهم؛ وأن تُسقط جميع التُّهم الموجهة لهم؛ وألا تجري المزيد من الاعتقالات؛
- دعوة السلطات إلى أن توقف على الفور إجراء الفحوص الشرجية قسرًا، التي ترقى إلى التعذيب وغيره من سوء المعاملة؛ وإلى أن تأمر بإجراء تحقيق عاجل يتسم بالحيادية والفعالية بشأن الفحوص التي أُجريت بالفعل؛
- حث السلطات على أن توفر لسارة حجازي الحماية من التعرض للتعذيب وغيره من سوء المعاملة؛ وأن تقدم المسؤولين عما تعرضت له إلى ساحة العدالة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

وزير الداخلية

معالي الوزير مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

فاكس: +202 2794 5529 +2027927189

البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وُتُرسل نسخٌ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

يجب على مصر أن توقف اضطهاد المثليين

معلومات إضافية

أثارت واقعة رفع علم قوس القزح موجة عارمة من الاستنكار، من قِبَل وسائل الإعلام المحلية التي نادى بتقديم هؤلاء الذين شاركوا في رفع العلم إلى ساحة العدالة. وفي أعقاب حملة من التشويه شنتها وسائل الإعلام المحلية، أعلن النائب العام المصري عن إجراء التحقيق بشأن الترويج لـ"اعتیاد ممارسة الفجور" و"المثلية الجنسية" في 25 سبتمبر/أيلول 2017. كما أمر لاحقاً نيابة أمن الدولة بفتح التحقيقات بشأن هؤلاء الذين قاموا برفع العلم.

كما أصدر "المجلس الأعلى للإعلام" بياناً بمنع جميع منابر الإعلام من الإعراب عن دعم أفراد مجتمع "الميم" (المثليون والمثليات وذوو الميول الجنسية الثنائية والمتحولون جنسياً ومزدوجو النوع) أو التضامن أو التعاطف معهم، ودعا كافة المنابر الإعلامية إلى التوعية ضد "اعتیاد ممارسة الفجور" وأفراد مجتمع "الميم"، الذين وصفتهم بأن "توجهاتهم لا تتوافق مع تقاليد المجتمع المصري أو ثقافته"، وأضاف أنه "يجب وضع حد لهذه الظاهرة".

أبلغ محامون ومنظمات غير حكومية في مصر منظمة العفو الدولية أن أعداد المعتقلين قد تتزايد، إلا أنهم لا يمكنهم متابعة جميع حالات الاعتقال، إذ أنها تقع على نطاق واسع.

وتعد هذه أسوأ حملة يحرکها رهاب المثلية الجنسية وتجزئها الدولة في تاريخ مصر الحديث، إلا أنها ليست واقعة منفصلة، حيث تشبه عمليات الاعتقال الجماعي لـ52 شخصاً، عقب مراهمة "كوين بوت" النادي الليلي العائم على نهر النيل في 2001؛ والتي انتهت بإدانة 23 رجلاً. وعلى مدار الأربعة أعوام الماضية، وقبل وقوع أحداث الأسبوع الماضي، اعتقلت الشرطة ما يربو على 250 رجلاً، بسبب ميولهم الجنسية المتصورة، وقدمتهم النيابة إلى المحاكمة، حسبما ذكرته "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، التي كانت تتابع هذه المحاكمات.

الاسم: سارة حجازي (أنثى)، وكافة المعتقلين بسبب ميولهم الجنسية المتصورة

النوع: ذكور وإناث

مصر بتاريخ: 5 أكتوبر/تشرين الأول

رقم الوثيقة: MDE 12/7230/2017 UA 231/17

2017